

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص.....إدارة المشاريع.....



عنوان البحث

أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية

- مشروع نيوم نموذجًا -

إعداد الطالب

محمد نوري أرسلان

الرقم الأكاديمي: 253001067

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد

د. فايز جرّاد

العام الدراسي:

2026

فهرس المحتويات

العنوان.....	رقم الصفحة
مقدمة:.....	3
مشكلة الدراسة.....	5
أهمية الدراسة:.....	6
أهداف الدراسة.....	7
تساؤلات الدراسة.....	7
فروض الدراسة:.....	8
الدراسات السابقة:.....	10
الفجوة البحثية:.....	19
المنطلقات النظرية للدراسة:.....	20
المنهجية وطرق البحث:.....	20
مجتمع وعينة الدراسة.....	21
أداة الدراسة.....	21
أساليب التحليل الإحصائي.....	22
خامسًا: حدود الدراسة.....	23
المراجع.....	24

مقدمة:

يشكل الاستثمار في البنية التحتية أحد أهم محركات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في الدول الحديثة، إذ يسهم في تحسين الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتعزيز القدرة التنافسية. وفي المملكة العربية السعودية، تمثل مشاريع البنية التحتية الضخمة — وعلى رأسها مشروع نيوم — ركيزة أساسية لتحقيق مستهدفات رؤية 2030 الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وتحسين جودة الحياة.

يُعد مشروع نيوم نموذجًا فريدًا للاستثمار في البنية التحتية الذكية والمستدامة، بما يتضمنه من مدن مستقبلية، ومناطق اقتصادية، ومشاريع طاقة متجددة، وأنظمة نقل متقدمة. ومن المتوقع أن يكون لهذا المشروع تأثير اقتصادي واجتماعي واسع على المنطقة والمملكة ككل.

يشهد العالم في العقود الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بالاستثمار في البنية التحتية بوصفه أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. فالبنية التحتية المتطورة — بما تتضمنه من شبكات نقل حديثة، ومرافق طاقة متقدمة، ومدن ذكية، وأنظمة اتصالات رقمية — تُعد عنصرًا جوهريًا في تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وتحسين جودة الحياة، وتقليل الفجوات التنموية بين المناطق. وقد أثبتت التجارب الدولية أن الاستثمار في البنية التحتية لا يقتصر أثره على تحفيز النشاط الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل، وتحسين الخدمات العامة، وتمكين الفئات الاجتماعية المختلفة.

وفي السياق السعودي، تبرز مشاريع البنية التحتية الضخمة التي أطلقتها المملكة ضمن رؤية 2030 بوصفها نموذجًا للتحول الاقتصادي والاجتماعي الشامل. ويأتي مشروع نيوم في مقدمة هذه المشاريع، باعتباره أحد أكبر المبادرات التنموية في المنطقة، وأكثرها طموحًا من حيث إعادة تشكيل مفهوم المدن المستقبلية، وتوظيف التقنيات الحديثة، وتحقيق التنمية المستدامة. ويُنظر إلى نيوم باعتباره مشروعًا قادرًا على إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني من خلال تنويع مصادر الدخل، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص عمل نوعية، إضافة إلى دوره المتوقع في تحسين العدالة الاجتماعية في منطقة تبوك والمناطق المجاورة من شمال غرب المملكة العربية السعودية.

وقد جاءت رغبة الباحث في تناول هذا الموضوع انطلاقًا من عدة دوافع، أبرزها: الحاجة إلى فهم أعمق لكيفية تأثير الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في المملكة، ومدى انعكاس هذه الاستثمارات على العدالة الاجتماعية وجودة الحياة، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد. كما أن ندرة الدراسات العربية التي تناولت مشروع نيوم من منظور يجمع بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي دفعت الباحث إلى محاولة سد هذه الفجوة العلمية، وتقديم تحليل علمي يمكن أن يسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالتنمية المستدامة في السعودية.

وتتفرع عن هذا الموضوع عدة قضايا رئيسية تستدعي الدراسة، من أهمها:

- تحديد طبيعة وحجم الاستثمارات في البنية التحتية ضمن مشروع نيوم.
- تحليل أثر هذه الاستثمارات على النمو الاقتصادي الوطني والإقليمي.

- تقييم مدى انعكاس المشروع على العدالة الاجتماعية، بما يشمل فرص العمل، وتحسين الخدمات، وتقليل التفاوت الإقليمي.
 - دراسة التحديات التي قد تعيق تحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي المتوقع.
 - فهم العلاقة التفاعلية بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في إطار المشاريع العملاقة.
- وترتبط مشكلة البحث والموضوع ارتباطاً وثيقاً بالمجال العلمي للدراسات الاقتصادية والتنمية، إذ يقع هذا البحث ضمن تقاطع تخصصات الاقتصاد الكلي، وسياسات التنمية، والتخطيط الحضري، والعدالة الاجتماعية. كما ينسجم مع الاتجاهات الحديثة في البحث العلمي التي تركز على تقييم أثر المشاريع العملاقة على التنمية الشاملة، وليس على النمو الاقتصادي فقط. ويُعد مشروع نيوم نموذجاً مثاليًا لدراسة هذه العلاقة، نظرًا لطبيعته المستقبلية، وحجمه الاستثماري، وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية المتداخلة.
- وبذلك، فإن هذا البحث يسعى إلى تقديم رؤية تحليلية متكاملة حول أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مع التركيز على مشروع نيوم كنموذج تطبيقي يمكن من خلاله فهم ديناميكيات التنمية في المملكة العربية السعودية خلال المرحلة المقبلة.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من ضخامة الاستثمارات الموجهة لمشاريع البنية التحتية في المملكة، إلا أن مدى تأثير هذه الاستثمارات على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية — خصوصًا في مشروع نيوم — ما يزال بحاجة إلى دراسة علمية معمقة.

وعلى الرغم من ضخامة الاستثمارات الموجهة لمشروع نيوم، والتي تتجاوز 500 مليار دولار، إلا أن الفجوة بين الواقع الحالي والمأمول ما تزال قائمة، حيث تشير تقارير اقتصادية إلى أن المناطق الشمالية الغربية من المملكة، بما فيها منطقة تبوك، كانت تاريخيًا أقل نموًا من المناطق المركزية مثل الرياض والمنطقة الشرقية. وهذا يثير تساؤلات حول مدى قدرة مشروع نيوم على تقليل التفاوت الإقليمي وتحقيق تنمية اجتماعية عادلة.

كما تشير تقارير البنك الدولي (2024) إلى أن الاستثمار في البنية التحتية لا يؤدي تلقائيًا إلى تحسين العدالة الاجتماعية ما لم يكن مصحوبًا بسياسات تنموية موجهة، وهو ما يجعل من الضروري تقييم أثر مشروع نيوم من منظور مزدوج: اقتصادي واجتماعي.

وتظهر دراسات أخرى (Grant Thornton, 2022) أن مشاريع المدن المستقبلية قد تحقق نموًا اقتصاديًا سريعًا، لكنها قد تواجه تحديات في دمج المجتمعات المحلية وتحقيق التوازن الاجتماعي.

الإشكالية الرئيسة:

إلى أي مدى يسهم الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع عنها عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما حجم وطبيعة الاستثمارات في البنية التحتية ضمن مشروع نيوم؟
 2. ما أثر هذه الاستثمارات على النمو الاقتصادي الوطني والإقليمي؟
 3. هل انعكس هذا الاستثمار على العدالة الاجتماعية في منطقة تبوك والمناطق المحيطة؟
 4. ما مدى استفادة السكان المحليين من فرص العمل والخدمات الناتجة عن المشروع؟
 5. ما التحديات التي قد تعيق تحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي المتوقع؟
 6. هل توجد فجوة بين الأهداف المعلنة لمشروع نيوم والنتائج المتحققة على أرض الواقع؟
- إن الفجوات الحالية الموجودة على أرض الواقع والمتمثلة في التفاوت التنموي بين المناطق ومحدودية الفرص الاقتصادية في شمال غرب المملكة قبل إطلاق مشروع نيوم. والمأمول من تنفيذ مشروع نيوم هو خلق اقتصاد متنوع ورفع مستوى الخدمات وجودة الحياة وتوفير فرص عمل لسكان المنطقة
- أدلة على وجود المشكلة

- تقارير رسمية تشير إلى أن منطقة تبوك كانت من أقل المناطق نموًا اقتصاديًا قبل 2017.

- دراسات دولية تؤكد أن مشاريع البنية التحتية الضخمة لا تحقق دائمًا الأثر الاجتماعي المتوقع ما لم تُدار بآليات واضحة للعدالة الاجتماعية.
- تقارير نيوم نفسها تشير إلى أن المشروع ما يزال في مراحل التطوير، وأن الأثر الاجتماعي الكامل لم يظهر بعد.
- بيانات وزارة الاقتصاد السعودية (2023) توضح أن الاستثمار في البنية التحتية يمثل 30% من الإنفاق التنموي، لكن أثره الاجتماعي متفاوت بين المناطق.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية

- يساهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالاستثمار في البنية التحتية والتنمية الاقتصادية.
- يقدم نموذجًا تطبيقيًا حديثًا لدراسة مشاريع البنية التحتية.

ثانيًا: الأهمية العملية

- يساعد صناع القرار في تقييم أثر مشاريع البنية التحتية الضخمة.
- يدعم جهود التخطيط الاستراتيجي لرؤية 2030.
- يقدم توصيات لتحسين العدالة الاجتماعية في المناطق المستهدفة.

أهداف الدراسة:

- تحليل حجم وطبيعة الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم.
- دراسة أثر هذه الاستثمارات على النمو الاقتصادي في المملكة.
- تقييم أثر مشروع نيوم على العدالة الاجتماعية وجودة الحياة.
- تحديد التحديات التي تواجه تحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي.
- تقديم توصيات لتعزيز الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لمشاريع البنية التحتية.

تساؤلات الدراسة

1. ما حجم وطبيعة الاستثمارات في البنية التحتية ضمن مشروع نيوم؟
2. كيف يسهم الاستثمار في البنية التحتية في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة؟
3. ما أثر هذه الاستثمارات على العدالة الاجتماعية في المنطقة المحيطة بمشروع نيوم؟
4. ما التحديات التي تواجه تحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي المتوقع؟
5. كيف يمكن تعزيز دور مشاريع البنية التحتية في دعم التنمية الشاملة؟

فروض الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

1. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

تنطلق هذه الفرضية من المبادئ الاقتصادية التي تؤكد أن الاستثمار في البنية التحتية يُعد من أهم محركات النمو الاقتصادي، لما يوفره من تحسين في الإنتاجية، وتسهيل حركة السلع والخدمات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص عمل. وبما أن مشروع نيوم يمثل أحد أكبر مشاريع البنية التحتية في المنطقة، فمن المتوقع أن يكون له أثر مباشر وغير مباشر على النمو الاقتصادي الوطني والإقليمي.

وتسعى هذه الفرضية إلى اختبار ما إذا كان هذا الأثر ملموساً وقابلاً للقياس من خلال مؤشرات اقتصادية مثل: زيادة الناتج المحلي، تنوع الاقتصاد، نمو القطاعات الجديدة، وارتفاع معدلات التوظيف.

الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها:

1. يسهم الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم في زيادة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

– تستند هذه الفرضية إلى أن المشاريع الضخمة عادةً ما تولّد وظائف في قطاعات البناء، والخدمات، والتقنية، والسياحة.

2. يسهم الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

– البنية التحتية المتطورة تُعد عاملاً جاذباً للمستثمرين، خصوصاً في القطاعات التقنية والصناعية.

3. يسهم الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم في تعزيز تنوع الاقتصاد السعودي.

– من المتوقع أن يدعم المشروع قطاعات جديدة مثل الطاقة المتجددة، التكنولوجيا الحيوية، والسياحة.

الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم على العدالة الاجتماعية في المنطقة المحيطة بالمشروع.

تستند هذه الفرضية إلى النظريات الاجتماعية التي ترى أن تحسين البنية التحتية يؤدي إلى تحسين جودة الحياة، وتوفير فرص متكافئة، وتقليل الفجوات التنموية بين المناطق.

وبما أن مشروع نيوم يقع في منطقة تبوك، وهي منطقة كانت أقل نمواً مقارنة بالمناطق المركزية، فمن المتوقع أن يسهم المشروع في رفع مستوى الخدمات، وتحسين الدخل، وتمكين الفئات الاجتماعية المختلفة، وبالتالي تعزيز العدالة الاجتماعية.

الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها:

1. يسهم الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم في تحسين جودة الخدمات العامة (الصحة، التعليم، النقل).
- البنية التحتية الحديثة عادةً ما ترتبط بتحسين مستوى الخدمات الأساسية.
2. يسهم مشروع نيوم في تقليل التفاوت الإقليمي بين منطقة تبوك والمناطق الأكثر نموًا في المملكة.
- من المتوقع أن يؤدي المشروع إلى رفع مستوى التنمية في شمال غرب المملكة.
3. يسهم مشروع نيوم في تعزيز تمكين المرأة والشباب من خلال توفير فرص عمل نوعية.
- رؤية 2030 تركز على رفع مشاركة المرأة والشباب، ومشروع نيوم يُعد منصة لتحقيق ذلك.
4. يسهم مشروع نيوم في تحسين مستوى الدخل للأفراد في المنطقة المحيطة.
- من خلال الوظائف الجديدة، والأنشطة الاقتصادية، والخدمات المساندة.

الفرضية الرئيسة الثالثة:

توجد علاقة تفاعلية بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ناتجة عن الاستثمار في البنية التحتية في مشروع نيوم.

هذه الفرضية تجمع بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وتفترض أن الاستثمار في البنية التحتية لا يؤثر على كل منهما بشكل منفصل، بل يخلق علاقة تفاعلية بينهما.

فالنمو الاقتصادي الناتج عن المشروع قد يؤدي إلى تحسين العدالة الاجتماعية، وفي المقابل، العدالة الاجتماعية قد تعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما يدعم استدامة النمو.

الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها:

1. يسهم النمو الاقتصادي الناتج عن مشروع نيوم في تحسين العدالة الاجتماعية في المنطقة.
- حيث أن زيادة الدخل والوظائف تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة.
2. يسهم تحسين العدالة الاجتماعية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة المحيطة بالمشروع.
- المجتمعات المستقرة أكثر قدرة على دعم الأنشطة الاقتصادية.
3. تؤدي البنية التحتية المتقدمة في نيوم إلى خلق بيئة اجتماعية واقتصادية متوازنة تدعم التنمية المستدامة.
- إن هذه البيئة عادةً ما تحقق توازنًا بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

دراسة (Yusuf & Abdulmohsen, 2023): Saudi Arabia's NEOM Project as a Testing Ground for Economically Feasible Planned Cities: Case Study

تتناول هذه الدراسة مشروع نيوم بوصفه نموذجًا تجريبيًا لمدن المستقبل المخططة، وتركز على دوره في دعم الاقتصاد السعودي وتحقيق أهداف الاستدامة في إطار رؤية 2030. تنطلق الدراسة من فرضية أن نيوم ليست مجرد مشروع عمراني ضخم، بل منصة لاختبار تقنيات جديدة في الطاقة المتجددة، والبنية التحتية الذكية، والتنمية المستدامة، بما يجعلها مختبرًا عالميًا للمدن المستقبلية.

تعتمد الدراسة على تحليل محتوى البيانات المنشورة رسميًا عن المشروع، إضافة إلى مراجعة الأدبيات المتعلقة بالمدن المخططة والمشروعات الحضرية الضخمة. استخدم الباحثان منهجية التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) لتحديد الأنماط الرئيسية في أهداف المشروع، التحديات، والفرص الاقتصادية.

تشير النتائج إلى أن نيوم تهدف إلى أن تكون مدينة خالية من الانبعاثات الكربونية (Net-Zero Carbon)، ما يجعلها مركزًا عالميًا لتجريب تقنيات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر. وقد جذبت بالفعل اهتمام شركات عالمية ترغب في اختبار حلول البنية التحتية الذكية، مما يعزز مكانتها كمختبر اقتصادي وتقني.

ترى الدراسة أن نيوم يمكن أن تسهم في تنويع الاقتصاد السعودي عبر خلق قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا المتقدمة، السياحة البيئية، والصناعات المستقبلية. كما يمكن أن توفر آلاف الوظائف وتعيد تشكيل سوق العمل السعودي نحو اقتصاد قائم على المعرفة. ومع ذلك، تؤكد الدراسة أن نجاح المشروع يعتمد على إدارة المخاطر المرتبطة بالمشروعات الضخمة، مثل التمويل، الجدوى الاقتصادية، والقدرة على جذب السكان والمستثمرين على المدى الطويل.

وتشير الدراسة إلى أن نيوم تمثل فرصة للمملكة لإعادة تشكيل صورتها عالميًا كدولة رائدة في الابتكار والاستدامة، لكنها في الوقت نفسه تواجه تحديات تتعلق بارتفاع التكلفة، وتعقيد التنفيذ، والحاجة إلى توافق طويل الأمد بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وتخلص الدراسة إلى أن نيوم يمكن أن تكون نموذجًا عالميًا لمدن المستقبل إذا نجحت في تحقيق التوازن بين الطموح الاقتصادي والاستدامة البيئية والجدوى الاجتماعية، وأنها تمثل خطوة استراتيجية في مسار التحول الاقتصادي السعودي.

دراسة (Mamoun Matalqah, 2026): The Impact Of Infrastructure Projects On Economic Growth In Saudi Arabia (2010–2024)

تتناول الدراسة تحليل أثر الاستثمارات الحكومية في مشروعات البنية التحتية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024، وهي مرحلة شهدت توسعًا كبيرًا في الإنفاق الرأسمالي، خاصة بعد إطلاق رؤية السعودية 2030. تهدف الدراسة إلى قياس مدى مساهمة هذه الاستثمارات في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وتحديد المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرًا في النمو.

اعتمد الباحث على منهجية السلاسل الزمنية باستخدام بيانات رسمية تغطي 15 عامًا، وبني نموذجًا قياسيًّا يضم أربعة متغيرات رئيسية: الاستثمار في البنية التحتية، تكوين رأس المال الثابت، إيرادات النفط، والعمالة. كما استخدم نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس العلاقة طويلة الأجل وسرعة عودة الاقتصاد إلى التوازن بعد الصدمات.

أظهرت النتائج أن الاستثمار في البنية التحتية له تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، ما يؤكد دوره كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي وليس مجرد إنفاق حكومي. كما تبين أن تكوين رأس المال الثابت يمثل أحد أقوى محددات النمو، نظرًا لارتباطه المباشر بالإنتاجية والتوسع الاقتصادي. أما إيرادات النفط فكان لها تأثير مهم، لكنه متذبذب عبر الزمن، مما يعكس جهود المملكة في تقليل الاعتماد على النفط عبر تنويع مصادر الدخل. وأظهرت الدراسة أن العمالة تؤثر إيجابًا على النمو، لكن بدرجة أقل استقرارًا مقارنة ببقية المتغيرات.

أحد أهم نتائج الدراسة هو أن الاقتصاد السعودي يتمتع بقدرة عالية على التكيف، حيث أظهر نموذج تصحيح الخطأ سرعة واضحة في عودة الناتج المحلي إلى مساره طويل الأجل بعد أي صدمة اقتصادية، ما يعكس مرونة الاقتصاد وقوة السياسات المالية والاستثمارية خلال الفترة المدروسة.

خلصت الدراسة إلى أن تعزيز الاستثمار في البنية التحتية يمثل استراتيجية فعالة لدعم النمو الاقتصادي المستدام في المملكة، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية لرؤية 2030. كما أوصت بضرورة تحسين كفاءة الإنفاق، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الكبرى، بما يضمن تحقيق نمو شامل ومستدام.

دراسة لمجموعة باحثين في جامعة الملك سعود KSU 2019: Infrastructure and Sustainable Development in Saudi Arabia: An Analytical Study

تتناول هذه الدراسة الدور المحوري الذي تلعبه البنية التحتية في دعم مسار التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، تنطلق الدراسة من فرضية أن دول الخليج، رغم اعتمادها التاريخي على النفط، أدركت أن الاستثمار في البنية التحتية يمثل ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد وتحقيق النمو المستدام، خصوصًا في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتراجع الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

تعتمد الدراسة على منهج تحليلي مقارنة بين دول الخليج، مستندة إلى بيانات رسمية وتقارير دولية حول الإنفاق الحكومي، مشروعات البنية التحتية، مؤشرات النمو، وتطور القطاعات الإنتاجية. كما تستعرض تجارب الدول الخليجية في تطوير البنية التحتية للنقل، الطاقة، الاتصالات، والخدمات الحضرية، وتربطها بمؤشرات الأداء الاقتصادي.

تشير النتائج إلى أن الاستثمار في البنية التحتية كان أحد أهم محركات النمو الاقتصادي في دول الخليج خلال العقدين الماضيين. فقد ساهمت مشروعات الطرق والموانئ والمطارات في تعزيز التجارة الإقليمية والدولية، بينما أسهمت شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات الحديثة في رفع كفاءة القطاعات الإنتاجية وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتوضح الدراسة أن السعودية، على وجه الخصوص، حققت تقدمًا كبيرًا في تطوير البنية التحتية ضمن برامج التحول الوطني ورؤية 2030، مما انعكس على تحسين بيئة الأعمال وزيادة مساهمة القطاع الخاص.

وتبرز الدراسة أن البنية التحتية لا تؤثر فقط على النمو الاقتصادي، بل تمتد آثارها إلى العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات، وتقليل الفوارق بين المناطق، وخلق فرص عمل جديدة. كما تشير إلى أن جودة الحياة في المدن الخليجية ارتفعت نتيجة تطوير شبكات النقل العام، والمرافق الصحية والتعليمية، والمشروعات الحضرية الكبرى.

مع ذلك، تؤكد الدراسة أن دول الخليج تواجه تحديات تتعلق بارتفاع تكلفة المشروعات الضخمة، والحاجة إلى تحسين كفاءة الإنفاق، وضمان استدامة التمويل في ظل تقلب أسعار النفط. كما تشدد على أهمية إشراك القطاع الخاص، وتبني نماذج تمويل مبتكرة مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، لضمان استمرارية تطوير البنية التحتية دون إرهاق الميزانيات العامة.

وتخلص الدراسة إلى أن الاستثمار في البنية التحتية يمثل خيارًا استراتيجيًا لدول الخليج لتعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، وأن نجاح هذا المسار يتطلب التخطيط طويل الأجل، والحوكمة الفعالة، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. كما تؤكد أن التجربة الخليجية، وخاصة السعودية، تقدم نموذجًا مهمًا للدول النامية التي تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة عبر تطوير البنية التحتية.

دراسة (Thompson, 2020): Social Justice in Saudi Arabia in the Context of Vision 2030

العدالة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية في سياق رؤية 2030

تتناول الدراسة مفهوم العدالة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية في سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد منذ إطلاق رؤية 2030. تنطلق الدراسة من فرضية أن العدالة الاجتماعية ليست مجرد هدف اجتماعي، بل هي عنصر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وجذب الاستثمارات، وتحسين جودة الحياة. وتؤكد أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب إعادة توزيع الفرص والخدمات، وضمان تكافؤ الوصول إلى التعليم والصحة والعمل، وتعزيز الحماية الاجتماعية.

تعتمد الدراسة على منهج تحليلي يجمع بين الإطار النظري للعدالة الاجتماعية وتحليل السياسات التي تبنتها المملكة خلال السنوات الأخيرة. وتستعرض أبعاد العدالة الاجتماعية الثلاثة:

- العدالة في توزيع الثروة عبر إصلاحات الدعم، وتمكين الأسر ذات الدخل المحدود، وبرامج الحماية الاجتماعية.
- العدالة في الوصول إلى الخدمات مثل التعليم، الصحة، الإسكان، والنقل.
- العدالة في الفرص الاقتصادية من خلال تمكين المرأة، دعم ريادة الأعمال، وتطوير سوق العمل.

تشير الدراسة إلى أن رؤية 2030 تبنت مجموعة واسعة من المبادرات التي تستهدف تعزيز العدالة الاجتماعية، مثل برنامج جودة الحياة، برنامج التحول الوطني، برامج التمكين الاقتصادي للمرأة، وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية. وتوضح أن هذه المبادرات ساهمت في تحسين مؤشرات جودة الحياة، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتحسين بيئة الأعمال، وتوسيع نطاق الخدمات العامة.

وتبرز الدراسة العلاقة الوثيقة بين العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي، حيث تؤكد أن المجتمعات الأكثر عدالة تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، ورفع الإنتاجية. كما تشير إلى أن العدالة الاجتماعية تسهم في تحسين الثقة بين المواطن والدولة، وتعزز المشاركة الاقتصادية، وتقلل من الفوارق بين المناطق والفئات.

مع ذلك، تسلط الدراسة الضوء على التحديات التي قد تعيق تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل كامل، مثل تفاوت التنمية بين المناطق، الحاجة إلى تطوير التعليم والتدريب، وضمان استدامة برامج الحماية الاجتماعية. كما تشير إلى أهمية تطوير آليات لقياس التقدم في العدالة الاجتماعية، بما في ذلك مؤشرات جودة الحياة، تكافؤ الفرص، والعدالة في توزيع الخدمات.

وتخلص الدراسة إلى أن العدالة الاجتماعية تمثل ركيزة أساسية في تنفيذ رؤية 2030، وأن نجاح الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية يعتمد على قدرة الدولة على تعزيز المساواة في الفرص، وتحسين جودة الحياة، وتمكين الفئات الأقل حظاً. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية، وتطوير سياسات أكثر استهدافاً للفئات المحتاجة، وتوسيع دور المجتمع المدني في دعم العدالة الاجتماعية.

دراسة (David Aschauer, 1989) – Infrastructure and Economic Growth

تُعد دراسة ديفيد آشاور (1989) واحدة من أكثر الدراسات تأثيراً في فهم العلاقة بين الاستثمار في البنية التحتية والنمو الاقتصادي. جاءت الدراسة في فترة شهدت فيها الولايات المتحدة تباطؤاً اقتصادياً وانخفاضاً في الإنتاجية، ما دفع الباحث إلى تحليل دور رأس المال العام—وخاصة البنية التحتية—في تفسير هذا التراجع. اعتمد آشاور على بيانات الاقتصاد الأمريكي خلال العقود السابقة، مستخدماً نماذج قياسية تربط بين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) ومستوى الاستثمار الحكومي في البنية التحتية.

أظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار العام في البنية التحتية له تأثير قوي ومباشر على الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وخلص آشاور إلى أن انخفاض الاستثمار الحكومي في الطرق، الجسور، شبكات المياه، والمرافق العامة كان أحد الأسباب الرئيسة لتراجع الإنتاجية في الولايات المتحدة خلال السبعينيات والثمانينيات. وقدّر أن زيادة الاستثمار في البنية التحتية يمكن أن ترفع الإنتاجية بشكل يفوق تأثير الاستثمار الخاص، ما جعل دراسته من أوائل الدراسات التي تؤكد أن البنية التحتية ليست مجرد خدمة عامة، بل عامل إنتاج أساسي.

أثارت الدراسة نقاشاً واسعاً بين الاقتصاديين وصناع السياسات. فقد تبَيّ مؤيدو الاستثمار العام نتائج آشاور باعتبارها دليلاً على ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز النمو، بينما انتقد آخرون منهجيته، مشيرين إلى احتمال وجود علاقة سببية معكوسة أو متغيرات مفقودة. ورغم الجدل، أصبحت دراسة آشاور مرجعاً رئيسياً في الأدبيات، وأدت إلى موجة من الأبحاث التي أعادت تقييم دور البنية التحتية في النمو الاقتصادي، كما تؤكد مراجعات لاحقة مثل دراسة Munnell (1992) التي أشارت إلى أن عمل آشاور فتح نقاشاً واسعاً حول العلاقة بين البنية التحتية والإنتاجية

تُبرز الدراسة أهمية رأس المال العام في دعم القطاع الخاص، إذ يؤدي تحسين البنية التحتية إلى خفض تكاليف النقل، رفع كفاءة الإنتاج، تحسين الاتصال بين الأسواق، وزيادة القدرة التنافسية. كما تشير إلى أن الاستثمار في البنية التحتية يخلق آثارًا مضاعفة في الاقتصاد، من خلال تحفيز الطلب الكلي وخلق فرص عمل جديدة.

وتخلص الدراسة إلى أن الدول التي تهمل الاستثمار في البنية التحتية تواجه مخاطر تباطؤ النمو وتراجع الإنتاجية، بينما الدول التي تستثمر بذكاء في البنية التحتية تحقق مكاسب اقتصادية طويلة الأجل. ولهذا تُعد دراسة آشاو أساسًا نظريًا مهمًا يمكن الاستفادة منه في تحليل أثر البنية التحتية على النمو في سياقات أخرى، مثل السعودية ومشروعاتها الضخمة ضمن رؤية 2030.

دراسة:

Building the Infrastructure of the Future – Riyadh and NEOM (Grant Thornton, 24 Nov 2025)

تتناول هذه الدراسة التحول الجذري في مفهوم البنية التحتية في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على مدينتي الرياض ونيوم كنموذجين لمدين المستقبل التي تعتمد على التقنيات المتقدمة والأنظمة الذكية. تنطلق الدراسة من رؤية مفادها أن البنية التحتية الحديثة لم تعد تقتصر على الطرق والجسور والمباني، بل أصبحت تشمل البيانات، الذكاء الاصطناعي، الأنظمة التنبؤية، وإدارة الموارد الذكية، وهي عناصر أساسية لتحقيق أهداف رؤية 2030.

تعتمد الدراسة على تحليل الاتجاهات العالمية في البنية التحتية، خاصة تلك التي أبرزها المنتدى الاقتصادي العالمي، مثل تقنيات الاستشعار التعاوني (Collaborative Sensing) والوسم التوليدي (Generative Watermarking)، وتوضح كيف يمكن لهذه التقنيات أن تعيد تشكيل المدن من خلال تحسين التنقل، إدارة الموارد، السلامة العامة، وكفاءة الخدمات. وتشير الدراسة إلى أن السعودية، من خلال الرياض ونيوم، تمتلك فرصة فريدة لتبني هذه التقنيات من البداية، دون الحاجة إلى تحديث بني تحتية قديمة، مما يمنحها ميزة تنافسية عالمية.

تسلط الدراسة الضوء على أن الرياض تتحول بسرعة إلى مركز حضري عالمي يعتمد على البنية التحتية الرقمية، مع مشاريع ضخمة في النقل الذكي، المدن المتصلة، وإدارة البيانات. أما نيوم، فتُقدّم بوصفها نموذجًا لمدينة المستقبل التي تُبنى بالكامل على أسس رقمية، حيث تتكامل البنية التحتية المادية مع الأنظمة الذكية، وتُدار المدينة عبر شبكات مترابطة من البيانات، مما يجعلها بيئة مثالية لاختبار التقنيات الجديدة وتطبيقها على نطاق واسع.

وتؤكد الدراسة أن نجاح هذه المدن يعتمد على التكامل بين السياسات الحكومية، الجهات التنظيمية، والمستثمرين، إذ يجب أن تعمل هذه الأطراف معًا لضمان أن تكون البنية التحتية المستقبلية مستدامة، آمنة، وقادرة على التكيف مع التغيرات التقنية السريعة. كما تشدد على أهمية التصميم المتمحور حول الإنسان، بحيث لا تكون التكنولوجيا هدفًا بحد ذاتها، بل وسيلة لتحسين جودة الحياة، تعزيز الشمولية، وتوفير بيئات حضرية أكثر صحة ومرونة.

وتخلص الدراسة إلى أن الرياض ونيوم تمثلان نموذجين عالميين لمدين المستقبل، وأن الاستثمار في البنية التحتية الذكية سيجعل السعودية في موقع ريادي عالمي في مجالات الابتكار الحضري، الاستدامة، والتقنيات المتقدمة. كما تشير إلى أن هذه التحولات ستسهم في خلق فرص اقتصادية جديدة، جذب الاستثمارات، وتمكين اقتصاد قائم على المعرفة.

دراسة: NEOM: Made to Change (Official Reports 2025)

يمثل تقرير NEOM: Made to Change رؤية شاملة لمشروع نيوم بوصفه منطقة مستقبلية تُبنى من الصفر في شمال غرب المملكة العربية السعودية، بهدف إعادة تعريف مفاهيم المدن، الاقتصاد، الاستدامة، وجودة الحياة. ينطلق التقرير من فكرة أن نيوم ليست مشروعًا عمرانيًا تقليديًا، بل مختبر عالمي للتغيير يعتمد على الابتكار، الطاقة المتجددة، والتقنيات المتقدمة لخلق نموذج جديد للحياة والعمل.

يُبرز التقرير أن نيوم تقع في موقع استراتيجي عند ملتقى ثلاث قارات، وتتمتع بموارد طبيعية هائلة تشمل الشمس، الرياح، والبحر، مما يجعلها مركزًا مثاليًا لتطوير الطاقة الخضراء، وخاصة مشروع الهيدروجين الأخضر الذي يُعد من أكبر المشاريع العالمية في هذا المجال. كما يوضح التقرير أن نيوم تعتمد على بنية تحتية رقمية بالكامل، تشمل شبكات بيانات متقدمة، أنظمة نقل ذكية، وإدارة موارد تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

يستعرض التقرير المشاريع الرئيسية داخل نيوم، مثل:

- THE LINE: مدينة خطية بلا سيارات أو انبعاثات، تعتمد على الطاقة المتجددة بالكامل.
- Oxagon: نموذج جديد للمدن الصناعية المستدامة، يجمع بين الميناء، الصناعة المتقدمة، والابتكار.
- Trojena: وجهة سياحية جبلية تعتمد على الطبيعة والتقنيات البيئية.
- Sindalah: جزيرة سياحية فاخرة على البحر الأحمر.

كما يسلط التقرير الضوء على جهود نيوم في حماية البيئة، مثل إعادة تأهيل السواحل، الحفاظ على التنوع البيولوجي، وزراعة المانغروف باستخدام تقنيات مبتكرة، كما ورد في قصص المجتمع المنشورة رسميًا.

ويتناول التقرير جانب المسؤولية الاجتماعية من خلال برامج تمكين المجتمع المحلي في تبوك، دعم ريادة الأعمال، التعليم، والتطوع، كما يظهر في تقرير المسؤولية الاجتماعية لعام 2023 الذي يغطي الفترة من يناير إلى ديسمبر 2023. ويؤكد التقرير أن نيوم تسعى إلى بناء مجتمع متكامل قائم على الشمولية، جودة الحياة، والفرص الاقتصادية.

ويخلص التقرير إلى أن نيوم تمثل مشروعًا تحوليًا يهدف إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة، جذب الاستثمارات العالمية، وتمكين الإنسان من خلال بيئة حضرية مبتكرة ومستدامة. ويؤكد أن نيوم ليست مجرد مشروع سعودي، بل مبادرة عالمية لإعادة تصور مستقبل المدن.

دراسة: Infrastructure and Inclusive Growth – (OECD, 2015)

تركز هذه الدراسة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 2015 على تحليل الدور الحيوي الذي تلعبه البنية التحتية في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، أي النمو الذي يستفيد منه جميع أفراد المجتمع وليس فئة محدودة فقط. ينطلق التقرير من فرضية أن الاستثمار في البنية التحتية لا يحقق مكاسب اقتصادية فحسب، بل يسهم أيضًا في تحسين مستويات الرفاه، تقليل الفوارق الاجتماعية، وتعزيز تكافؤ الفرص.

يقدم التقرير إطارًا تحليليًا جديدًا لقياس النمو الشامل، يعتمد على مفهوم مستويات المعيشة متعددة الأبعاد (Multidimensional Living Standards)، الذي يجمع بين الدخل، الصحة، وفرص العمل. ويؤكد أن البنية التحتية الجيدة—مثل النقل، الطاقة، والاتصالات، والخدمات العامة—تعد عنصرًا أساسيًا في تحسين هذه الأبعاد الثلاثة، وبالتالي فهي ركيزة لتحقيق النمو الشامل.

يوضح التقرير أن الاستثمار في البنية التحتية يحقق عدة آثار إيجابية، منها:

- رفع الإنتاجية عبر تحسين كفاءة النقل وتقليل تكاليف الأعمال.
- تعزيز الاندماج الاجتماعي من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.
- تقليل الفوارق الإقليمية عبر ربط المناطق الطرفية بالمراكز الاقتصادية.
- خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في قطاعات البناء والخدمات.

كما يشير التقرير إلى أن البنية التحتية تلعب دورًا مهمًا في دعم التحول الرقمي، الذي أصبح عنصرًا أساسيًا للنمو الاقتصادي الحديث. فالاستثمار في شبكات الاتصالات والبيانات يتيح فرصًا جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، ويعزز الابتكار، ويوسع نطاق المشاركة الاقتصادية.

مع ذلك، يحذر التقرير من أن الاستثمار في البنية التحتية لا يؤدي تلقائيًا إلى نمو شامل، بل يجب أن يكون مصحوبًا بسياسات داعمة مثل:

- تحسين الحوكمة والشفافية في اختيار المشاريع.
- ضمان توزيع عادل للخدمات بين المناطق والفئات.
- تعزيز مهارات القوى العاملة للاستفادة من الفرص الجديدة.
- مراعاة الاستدامة البيئية في تصميم المشاريع.

ويؤكد التقرير أن الحوكمة الجيدة هي العامل الحاسم في نجاح البنية التحتية في تحقيق النمو الشامل، إذ يجب أن تكون المشاريع مبنية على تقييمات دقيقة للتكلفة والعائد، وأن تُنفذ بطريقة تضمن الكفاءة والاستدامة.

ويخلص التقرير إلى أن الاستثمار الذكي في البنية التحتية يمثل أحد أقوى الأدوات لتحقيق نمو اقتصادي أكثر عدالة وشمولًا، وأن الدول التي تدمج سياسات البنية التحتية مع سياسات التعليم والعمل والحماية الاجتماعية ستكون الأكثر قدرة على تحقيق رفاه مستدام لمواطنيها.

دراسة: Urban Megaprojects and Social Equity – (Altshuler & Luberoff, 2003)

تتناول هذه الدراسة التحليلية العلاقة بين المشروعات الحضرية الضخمة (Urban Megaprojects) وبين العدالة الاجتماعية في المدن، من خلال استعراض تاريخي وسياسي يمتد لأكثر من خمسين عامًا من التجارب الأمريكية في الاستثمار العام. ينطلق المؤلفان من فرضية أن المشروعات الضخمة—مثل الطرق السريعة، المطارات، شبكات النقل

العام، ومشاريع تجديد وسط المدن—لم تكن مجرد تدخلات عمرانية، بل كانت أدوات سياسية واقتصادية أثرت بشكل مباشر على توزيع الفرص، والخدمات، والموارد بين فئات المجتمع المختلفة.

تعتمد الدراسة على منهج تحليل تاريخي وسياسي، حيث يقسم المؤلفان تطور المشروعات الضخمة إلى أربع حقبة سياسية منذ ما قبل 1950 وحتى بدايات القرن الحادي والعشرين. وتوضح الدراسة أن فترة الخمسينيات والستينيات شهدت طفرة في بناء البنية التحتية الحضرية، لكنها تسببت أيضًا في اضطرابات اجتماعية واسعة، خاصة في الأحياء الفقيرة التي تعرضت للإزالة أو التهجير بسبب مشاريع الطرق والمطارات. وقد أدى ذلك إلى موجة من الاحتجاجات في أواخر الستينيات والسبعينيات، ما دفع الحكومات إلى إعادة التفكير في كيفية تنفيذ هذه المشاريع.

تُبرز الدراسة أن المشروعات الضخمة غالبًا ما تُنفذ بدافع النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات، لكنها قد تؤدي إلى عدم عدالة اجتماعية إذا لم تُراعَ احتياجات الفئات الضعيفة. فالمشاريع التي تهدف إلى تحسين النقل أو تطوير وسط المدينة قد ترفع قيمة الأراضي وتؤدي إلى إقصاء السكان الأصليين، أو قد تخلق فرصًا اقتصادية لا يستفيد منها الجميع بالتساوي. وتوضح الدراسة أن العدالة الاجتماعية تتطلب إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرار، وتوفير تعويضات عادلة، وضمان توزيع متوازن للمنافع.

وتناقش الدراسة أيضًا التغير في السياسة العامة تجاه المشروعات الضخمة، حيث أصبحت الحكومات أكثر حساسية للقضايا البيئية والاجتماعية، خاصة بعد صعود الحركات المدنية والبيئية. كما تشير إلى أن القطاع الخاص أصبح شريكًا رئيسيًا في تمويل المشاريع، مما أضاف طبقة جديدة من التعقيد تتعلق بالمصالح الاقتصادية وتأثيرها على العدالة.

وتخلص الدراسة إلى أن المشروعات الحضرية الضخمة يمكن أن تكون أدوات قوية للتنمية الاقتصادية، لكنها قد تُفاقم الفوارق الاجتماعية إذا لم تُصمم وتُنفذ وفق مبادئ العدالة، الشفافية، والمشاركة المجتمعية. وتؤكد أن التحدي الأكبر هو إيجاد توازن بين التنمية الاقتصادية والقيم الديمقراطية والبيئية، وهو ما يتطلب سياسات تخطيطية أكثر شمولًا ووعيًا بالآثار الاجتماعية طويلة المدى.

دراسة:

The Economy of Saudi Arabia in the 21st Century: Prospects and Realities (John Sfakianakis, 2024)

يقدم هذا الكتاب تحليلًا معمقًا للتحويلات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها المملكة العربية السعودية في القرن الحادي والعشرين، مع تركيز خاص على مرحلة ما بعد إطلاق رؤية 2030. ينطلق الكتاب من حقيقة أن السعودية، بوصفها أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وأحد أهم منتجي النفط عالميًا، تمر بمرحلة إعادة هيكلة شاملة تهدف إلى تنويع الاقتصاد، تعزيز دور القطاع الخاص، وتقليل الاعتماد على النفط. ويؤكد الكتاب أن نتائج هذا التحول ستكون ذات تأثير واسع على المنطقة والعالم نظرًا للدور النظامي الذي تلعبه المملكة في الاقتصاد العالمي.

يتكون الكتاب من مجموعة فصول كتبها خبراء في الاقتصاد والطاقة والسياسات العامة، ويبدأ بمقدمة بعنوان "عصر الإصلاح" التي تشرح السياق التاريخي والسياسي للتحويلات الجارية. يناقش الفصل الأول تحديات النمو في دول الخليج،

ويتساءل عما إذا كانت السعودية قادرة على كسر نمط النمو التقليدي المعتمد على النفط عبر تبني نموذج اقتصادي أكثر ديناميكية قائم على الابتكار والقطاع الخاص. ويعرض الكتاب أن النموذج الاقتصادي الجديد يتطلب منافسة قوية، مؤسسات فعالة، وبيئة تسمح بـ "الهدم الخلاق" الذي يدفع الابتكار.

يتناول الكتاب أيضًا سياسة النفط السعودية في ظل التحول العالمي للطاقة، موضحًا أن المملكة تحافظ على توازن بين الاستمرار في دورها القيادي في سوق النفط وبين الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط. كما يناقش السياسة المالية، مبيّنًا كيف انتقلت السعودية من نموذج الإنفاق الحكومي المرتفع إلى نموذج أكثر انضباطاً يعتمد على إصلاحات مثل خفض دعم الطاقة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وهي خطوات ساهمت في تعزيز الاستدامة المالية.

ويخصص الكتاب فصلاً مهماً لتحليل السياسة النقدية والقطاع المصرفي، موضحًا أن النظام المالي السعودي يتمتع باستقرار قوي، لكنه يحتاج إلى مزيد من الانفتاح والقدرة على تمويل الابتكار والقطاع الخاص. كما يناقش الكتاب صعود رأسمالية الدولة في السعودية، من خلال الدور المتنامي لصندوق الاستثمارات العامة (PIF)، الذي أصبح لاعباً رئيسياً في إعادة تشكيل الاقتصاد عبر الاستثمار في قطاعات جديدة مثل السياحة، الترفيه، التكنولوجيا، والصناعات المتقدمة.

ويؤكد الكتاب أن الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ 2016 تُعد من أوسع وأعمق الإصلاحات التي شهدتها أي دولة ناشئة في العقود الأخيرة، وأن نجاحها يعتمد على بناء مؤسسات قوية، وتعزيز المنافسة، وتمكين القطاع الخاص، وخلق بيئة تسمح بالابتكار. كما يشير إلى أن القطاعات الجديدة مثل السياحة والترفيه والصناعة تحمل إمكانات كبيرة، لكن نجاحها يتطلب وقتاً واستثمارات ضخمة واستمراراً في الإصلاحات الهيكلية.

ويخلص الكتاب إلى أن السعودية تقف أمام فرص كبيرة لكنها تواجه أيضاً تحديات هيكلية، أهمها تنويع الاقتصاد، تطوير رأس المال البشري، وتحقيق التوازن بين التحول الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. ويرى أن التجربة السعودية ستكون نموذجاً مهماً للدول الريعانية الأخرى التي تسعى للتحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

دراسة : (Edward Glaeser, 2011) - Quality of Life and Urban Infrastructure

تركّز دراسة إدوارد غليزر على العلاقة الجوهرية بين البنية التحتية الحضرية وجودة الحياة في المدن الحديثة، من خلال تحليل اقتصادي واجتماعي يوضح كيف تؤثر البنية التحتية في رفاه السكان، الإنتاجية، وجاذبية المدن. ينطلق غليزر من فرضية أن المدن ليست مجرد تجمعات سكانية، بل هي محركات للنمو الاقتصادي، وأن جودة الحياة فيها تعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة البنية التحتية، سواء كانت مادية (طرق، نقل، إسكان) أو رقمية (اتصالات، بيانات).

توضح الدراسة أن البنية التحتية الجيدة تُعد عنصراً أساسياً في رفع جودة الحياة عبر تحسين التنقل، تقليل الازدحام، تعزيز الوصول إلى الخدمات، وتوفير بيئة حضرية صحية. ويرى غليزر أن المدن التي تستثمر في النقل العام، شبكات المشاة، والمساحات الخضراء تحقق مستويات أعلى من الرضا السكاني، وتصبح أكثر قدرة على جذب المواهب والاستثمارات. كما يشير إلى أن البنية التحتية الرقمية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من جودة الحياة، إذ تتيح فرصاً جديدة للعمل والتعليم والخدمات الذكية.

وتبرز الدراسة أن الاستثمار في البنية التحتية لا ينعكس فقط على جودة الحياة، بل يسهم أيضاً في رفع الإنتاجية الاقتصادية. فكل دقيقة يوفرها النقل الفعال تُترجم إلى إنتاجية أعلى، وكل تحسين في شبكات الاتصالات يفتح المجال أمام اقتصاد المعرفة. ويؤكد غليزر أن المدن الناجحة هي التي توازن بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وتستثمر في بنية تحتية تدعم الابتكار وتقلل التفاوتات.

مع ذلك، تحذر الدراسة من أن البنية التحتية قد تؤدي إلى عدم عدالة اجتماعية إذا لم تُصمم بعناية. فالمشاريع الكبرى قد ترفع أسعار العقارات وتدفع السكان ذوي الدخل المحدود إلى الهامش، مما يخلق فجوات اجتماعية. لذلك يشدد غليزر على أهمية التخطيط الحضري الشامل الذي يضمن توزيعاً عادلاً للخدمات، ويحافظ على تنوع الأحياء، ويمنع الإقصاء الاجتماعي.

وتخلص الدراسة إلى أن جودة الحياة في المدن تعتمد على ثلاثة عناصر مترابطة: البنية التحتية الفعالة، السياسات الحضرية العادلة، والاقتصاد الديناميكي. ويرى غليزر أن المدن التي تنجح في دمج هذه العناصر ستكون الأكثر قدرة على تحقيق الازدهار المستدام، وجذب السكان، وتعزيز رفاههم على المدى الطويل.

تتوافق دراسة (Yusuf & Abdulmohsen (2023 ودراسة Grant Thornton (2025) على أن المشاريع الكبيرة مثل نيوم يمكن أن تكون دافعاً للتحويل الاقتصادي وجذب الاستثمار وخلق وظائف في حين تتوافق دراسات كل من Aschauer (1989)، OECD (2015)، Matalqah (2026)، دراسة: KSU (2019) في أن الاستثمار في البنية التحتية يساعد على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، أما دراسة كل من Thompson (2020)، Altshuler & Luberooff (2003)، Glaeser (2011) فهي تتفق على أن العدالة الاجتماعية وجودة الحياة وتوزيع المنافع عناصر حاسمة في تقييم أثر البنية التحتية، كما أن دراسة كل من Matalqah (2026)، Altshuler & Luberooff (2003)، KSU (2019) تبين الأثر الإيجابي القوي للبنية التحتية على النمو وتركز على الفرص أكثر من المخاطر الاجتماعية، بينما دراسات Thompson (2020) و Glaeser (2011) و Altshuler & Luberooff (2003) تسلط الضوء على مخاطر عدم المساواة، الإقصاء، وتفاوت الاستفادة بين الفئات والمناطق.

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت البنية التحتية، والدراسات التي ركزت على المشروعات الضخمة والتحول الاقتصادي إضافة إلى الدراسات التي ناقشت جودة الحياة والعدالة الاجتماعية؛ إلا أن هذه الدراسات لم تدمج بين هذه المحاور الثلاثة معاً في إطار واحد يشمل:

البنية التحتية، المشروعات الضخمة، (Megaprojects) التنمية الإقليمية، جودة الحياة، والعدالة الاجتماعية

كما أن معظم الدراسات السابقة اعتمدت على تحليل كمي أو وصفي فقط، دون دمج المنهج الكيفي الذي يكشف تجارب السكان الفعلية وتأثير هذه المشروعات على حياتهم اليومية وعلى توزيع الفرص بين المناطق.

وبناءً على ذلك، تتمثل فجوة البحث في غياب دراسة متكاملة تربط بين البنية التحتية والمشروعات الضخمة والتنمية الإقليمية وجودة الحياة والعدالة الاجتماعية في السعودية، باستخدام منهجية مختلطة (كمية + كيفية)، وفي سياق التحولات الاقتصادية لرؤية 2030.

المنطلقات النظرية للدراسة:

الفصل الأول: الاستثمار في البنية التحتية

- المفهوم
- دور الاستثمار في النمو الاقتصادي
- دور الاستثمار في العدالة الاجتماعية
- تجارب دولية

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية

- مؤشرات النمو الاقتصادي
- مفهوم العدالة الاجتماعية
- العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الثالث: مشروع نيوم

- أهداف المشروع
- مكونات البنية التحتية
- الأثر الاقتصادي المتوقع
- الأثر الاجتماعي المتوقع

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

- تحليل البيانات
- مناقشة النتائج

المنهجية وطرق البحث:

- * المنهج المستخدم: المنهج الوصفي التحليلي.
- * أدوات جمع البيانات:
- تحليل تقارير رسمية عن نيوم.

- استبيانات.
- * أدوات التحليل:
- التحليل الإحصائي.
- تحليل المحتوى.

أدوات الدراسة :

أولاً: أدوات جمع البيانات

(1) الاستبيان (Questionnaire)

الأداة الأساسية في الدراسة الميدانية، وتُوجّه إلى:

- العاملين في مشروع نيوم
- سكان المنطقة المحيطة

ما الذي يقيسه الاستبيان؟

- أثر البنية التحتية على فرص العمل
- أثرها على جودة الحياة
- مستوى الخدمات (تعليم – صحة – نقل)
- العدالة في توزيع الفرص

(2) تحليل الوثائق والتقارير الرسمية (Document Analysis)

وتشمل:

- تقارير نيوم السنوية
- تقارير وزارة الاقتصاد والتخطيط
- تقارير صندوق الاستثمارات العامة PIF
- تقارير البنك الدولي و OECD حول البنية التحتية
- دراسات أكاديمية منشورة عن نيوم
-

ثانياً: أدوات التحليل النوعي

(1) تحليل المحتوى (Content Analysis)

يُستخدم لتحليل:

- الوثائق الرسمية
- تقارير التنمية

ما الذي يضيفه؟

- فهم عميق للأثر الاجتماعي
- تفسير النتائج الكمية
- استخراج الأنماط والاتجاهات

ثالثاً: أدوات التحليل الإحصائي

برنامج SPSS أو STATA

يُستخدم لتحليل بيانات الاستبيان

- التحليل الوصفي (Descriptive Statistics)
- اختبار العلاقة بين المتغيرات (Correlation)
- تحليل الانحدار (Regression) لقياس أثر الاستثمار على النمو والعدالة

رابعاً: أدوات قياس المتغيرات

(1) مؤشرات النمو الاقتصادي

يمكن قياسها عبر:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- معدل خلق الوظائف
- حجم الاستثمارات الأجنبية
- تنوع القطاعات الاقتصادية

(2) مؤشرات العدالة الاجتماعية

وتشمل:

- فرص العمل
- جودة الخدمات
- التفاوت الإقليمي
- تمكين المرأة والشباب

الهدف:

فهم مدى تقدم نيوم في تحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

حدود الدراسة :

- المكان: مشروع نيوم والمناطق المحيطة به.
- الزمان:
 - الفترة التي تشملها الدراسة: 2018-2026
 - فترة جمع البيانات 2026
- مجتمع الدراسة: العاملون في نيوم وسكان المناطق المحيطة به
- عينة الدراسة: عينة تتراوح بين 100-150 مشاركاً

المراجع:

أولاً – المراجع العربية:

- مجموعة مؤلفين (2016)، بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 784 ص ،
 - الحربي، منى محمد (2020)، اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي السعودي في ضوء رؤية 2030 ، منى محمد الحربي ، مشروع بحثي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، 2020، جامعة الملك عبد العزيز بجدة
 - الأزهر عزة، سارة ميسي، محمد الأمين ميرة (2018)، مفاهيم وأساسيات :، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر، 2018، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر
 - داود، وفاء علي علي (2017)، العدالة الاجتماعية: تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن، مجلة الاستقلال، العدد 9، أكتوبر، 2017
 - العائد الاقتصادي من استثمارات البنية التحتية، أبحاث السوق Ocean X، 2024،
 - تسريع التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستثمار – وزارة الاقتصاد والتخطيط 2023
- <https://mep.gov.sa/files/ar/KnowledgeBase/EconomicReports/Documents>
- الاستثمار في البنية التحتية: محرك رئيسي للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مجلة الشرق الاوسط
 - [الاستثمار في البنية التحتية: محرك رئيسي للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية - alawsat-economic.com](https://alawsat-economic.com)
- كنعان لمياء (2023)، مشاريع رؤية 2030.. الاقتصاد السعودي في منتصف الطريق نحو تحقيق الأهداف، لمياء كنعان، 12 ديسمبر، CNN الاقتصادية
 - تسريع التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستثمار، وزارة الاقتصاد والتخطيط المملكة العربية السعودية، مارس 2023
 - التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030، الملخص التنفيذي 2024
 - رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية
- saudi_vision2030_ar.pdf

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية:

- Yusuf, N.; Abdulmohsen, D. (2023), Saudi Arabia's NEOM Project as a Testing Ground for Economically Feasible Planned Cities: Case Study. *Sustainability* 2023, 15, 608. <https://doi.org/10.3390/su15010608>
- Knight Frank, Saudi Arabia Giga Projects Report,2024, An annual review of the Kingdom's Giga projects and development plans, www.knightfrank.com.sa/en/research
- Matalqah, M. (2026)"The Impact of Infrastructure Projects on Economic Growth in Saudi Arabia (2010–2024)". *International Journal of Advances in Management and Economics*, Jan. 2026, pp. 13-18, <https://www.managementjournal.info/index.php/IJAME/article/view/911>.
- Grant Thornton (2022). NEOM and Its Impact on the Future of KSA
https://www.grantthornton.sa/en/insights/articles-and-publications/neom_in_KSA/
- OECD. (2023). Infrastructure and Social Equity in Emerging Economies
- World Bank (2024). Infrastructure for Inclusive Growth
- Merlyn Thomas and Vibeke Venema, 22 Feb 2022, BBCNEWS, Neom: What's the green truth behind a planned eco-city in the Saudi desert?
- Alogayell, Kamal, Alkadi, Ramadan, Ramadan,2024, Geospatial modeling of optimal zones for sustainable urbanization in southwestern NEOM, Saudi Arabia using geomatics techniques, *frontier*, Volume 10 - 2024 | <https://doi.org/10.3389/fbuil.2024.1379269>
- Al-Shiddi, A. M., & Al-Otaibi, F. A. (2019). Infrastructure and Sustainable Development in Saudi Arabia: An Analytical Study. *King Saud University Journal of Administrative Sciences*, 31(2), 345–372.
- Al-Subaie, N. A., & Al-Harbi, R. A. (2021). Infrastructure and Quality of Life in Light of Saudi Vision 2030: An Analytical Study. *King Saud University Journal of Administrative Sciences*, 33(3), 421–450.
- Thompson, M. C. (2020). Social Justice in Saudi Arabia in the Context of Vision 2030. King Faisal Center for Research and Islamic Studies.
- Sfakianakis, J. (Ed.). (2024). *The Economy of Saudi Arabia in the 21st Century: Prospects and Realities*. Oxford University Press.
- Glaeser, E. L. (2011). Cities, productivity, and quality of life. *Science*, 333(6042), 592–594.